

## وزير التنمية والتعاون الدولي محمد النوري الجويني: دعوة رئاسية للمستثمرين

ويشير الوزير الجويني إلى أن تونس تهدف إلى تحقيق الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي من خلال رفع نسبة النمو في الفترة المقبلة إلى أكثر من 6 في المئة كمعدل سنوي، والحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة لحملة الشهادات العليا. ويؤكد أن المد الإصلاحية سيتواصل في جميع المجالات وستحافظ تونس على التوازنات العامة لتضمن استمرار تقدمها في المزايا التنافسية. وسيتوفر للمستثمرين المزيد من التشجيع والدعم والفرص الجديدة لا سيما في المشاريع الكبرى، وسيؤكد دور تونس كمركز إقليمي للأعمال.

ويعتبر الوزير الجويني أن رعاية الرئيس زين العابدين بن علي للملتقى تونس الاقتصادي هي رسالة واضحة للمستثمرين ودعوة لهم للاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة في تونس. هنا أهم ما جاء في الحديث:



الوزير محمد النوري الجويني

استقطاب الاستثمار الخارجي، والتوجه نحو القطاعات الواعدة ذات الطاقة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية، مع الحرص على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة، والمحافظة على التوازنات العامة وتعزيز سلامة المناخ الاجتماعي ودعم مقومات التنمية المستدامة.

### مناخ الأعمال

وتراهن خطة التنمية على الآفاق والفرص المتاحة للاستثمار في تونس في ضوء ديناميكية النشاط الاقتصادي الوطني وأهمية الميزات التفاضلية المتوفرة لاسيما مناخ الاستقرار وكفاءة الموارد البشرية، وجهوية البنية التحتية والخدماتية، والأثر الإيجابي للاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي وما يتيح من فرص ثمينة لمزيد من النمو.

كما تعول استراتيجيات التنمية بشكل خاص، على الدور الريادي للقطاع الخاص في

يتولى الوزير محمد النوري الجويني وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتندرج ضمن مسؤوليات هذه الوزارة إعداد مخططات التنمية والإشراف على تنفيذها، إضافة إلى الاهتمام بعلاقة تونس مع المؤسسات الاقتصادية والتمويلية الإقليمية والدولية. وإلى جانب هذه الاهتمامات، تُشرف الوزارة على تطور حركة الاستثمار الخارجي من خلال مديرية عامة للاستثمار ومن خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

في حديثه لـ "الاقتصاد والأعمال" يشير الوزير الجويني، إلى أبرز معالم مخطط التنمية الجديد للسنوات الخمس المقبلة، والذي ارتكز في محاوره الأساسية على البنود الواردة في البرنامج الرئاسي لـ "تونس الغد"، الذي رسم معالمه الرئيس زين العابدين بن علي وحظي بوافق وطني شامل اعتباراً لما يعكسه من تطلعات المجتمع التونسي وطموحاته.

### المخطط الحادي عشر

■ ما هي أبرز معالم المخطط الجديد؟ وما

هي رهاناتكم لتحقيق أهدافه؟ هل تعولون على القطاع الخاص التونسي أم على التدفق الاستثماري من الخارج؟

□ سيكون المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، الذي يكرّس في مضمونه توجهات وخيارات البرنامج الرئاسي لـ "تونس الغد"، مخطط الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي، والتقدم بثبات للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة، بفضل ما يتضمّنه من سياسات واستراتيجيات وبرامج تجسّد التطلعات الوطنية، لاسيما تحقيق مستويات أفضل من النمو، وإرساء اقتصاد المعرفة والرقي بمؤشرات التنمية البشرية.

من هذا المنطلق تهدف الخطة التنموية المقبلة إلى تسريع نسق النمو ليرتقي إلى معدل 6,1 في المئة مقابل 4,5 في المئة وهي النسبة المسجلة خلال فترة المخطط العاشر

للتنمية (2002-2006)، وهو ما يسمح برفع مستوى الدخل الفردي من 4064 ديناراً حالياً إلى 5753 ديناراً سنة 2011، وخفض نسبة البطالة بنحو نقطتين، فضلاً عن إضفاء المزيد من النجاعة على سياسة توزيع الدخل، بهدف تعزيز مكانة الطبقة الوسطى، والمزيد من تخفيض نسبة الفقر التي تناهز اليوم 3,8 في المئة بما يساهم في تحسين مؤشر التنمية البشرية لبلادنا.

ولتجسيم هذه الأهداف، سيتواصل تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية وتعميق مضمونها، في اتجاه تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، والعمل على زيادة وتيرة التصدير، وتشجيع المبادرة الخاصة، ودعم